الحراك السياسي في الجزائر في ضوء الإطار النظري للديمقراطية

Political mobility in Algeria in light of the theoretical Framework of Democracy

سلوى بن جديد
جامعة باجي مختار عنابة
Sa2loua@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/06/12 تاريخ القبول: 2019/06/19 تاريخ النشر: 2020/12/15

الملخص

تعرض هذه الورقة للحراك السياسي في الجزائر (2019) على ضوء الإطار النظري للديمقراطية الليبرالية التي يتميز مسارها بعمليتين هامتين، متتاليتين ومتكاملتين، هما عملية الانتقال الديمقراطي وعملية توطيد الديمقراطية. وإن التمييز بين العمليتين له على مستوى النظرية والتطبيق انعكاساته الإيجابية، من حيث معرفة الدور المفترض الذي على الحراكيين القيام به، ومن حيث متطلبات المرحلة بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الحراك السياسي، التحول الديمقراطي، مرحلة توطيد الديمقراطية.

Abstract:

This paper presents the political mobility in Algeria in the light of the theoretical framework of liberal democracy, which is characterized by two important, sequentially and complementary processes, namely the process of democratic transition and the process of consolidation of democracy. The distinction between the two processes at the level of theory and practice has its positive implications, in terms of knowledge of the supposed role of the activists and the requirements of the stage in general.

Keywords: Algeria, political mobility, democratic transformation, consolidation of democracy.•

• ترجمة: مراد بن قيطة، أستاذ مساعد "أ"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق – جامعة عنابة.

مقدمة

تكمن أهمية فهم طبيعة المرحلة الراهنة من عمر مسار الديمقراطية الليبرالية في الجزائر، مرحلة يميزها حراك سياسي كبير انطلق بالمسيرات الشعبية العارمة يوم 22 فيفري الماضي، في كون مثل هذا الفهم يساهم في تحديد المقتضى من أدوار الفاعلين والشركاء في مسار التحول الديمقراطي. لأن لكل مرحلة من مراحل هذا المسار، سياقها العام الذي تتحقق فيه، وآلياتها الخاصة، مثلا كضرورة إحداث قطيعة نسبية مع الماضي في المرحلة الأولى، مرحلة "الانتقال الديمقراطي" (La transition démocratique)، وضرورة تفعيل المؤسسات السياسية واستكمال بنائها وإيجاد استمرارية في عملها، في المرحلة الثانية، مرحلة "توطيد الديمقراطية" (La consolidation démocratique)، كما يفيد هذا الفهم في تعيين الحدود التي تنتهي عندها العملية الأولى لتبدأ الثانية، أي معرفة ما يفترض أن تتكلل به هذه المرحلة وتلك من نتائج، تعد جميعها لبنات ضرورية في مسار التحول الديمقراطي برمته.

الإشكالية: تكمن الإشكالية التي تُطرح في هذا الإطار في الغموض الحاصل لدى شريحة واسعة من فواعل الحراك، بشأن طبيعة المرحلة ومتطلباتها ومن ثمة غموض بشأن محددات الدور وحدود الأفق المبتغى.

الفرضية: تتمثل الفرضية التي تطرح نفسها، في كون: مؤشرات ولوج مرحلة توطيد الديمقراطية تتفوق في غالب الأحداث الجارية وتطوراتها المحتملة، على غيرها من المؤشرات. والرهان المطروح في هذا الإطار يتعلق أساسا بعدم قدرة الضمير الجمعي الحراكي على فهم حقيقة المرحلة وأهميتها، وعلى السمو بمدركاته إلى مستوى الدور المطلوب.

وللبحث في الموضوع يعرض المقال للنقاط التالية:

أولا: الإطار النظري لمسار التحول الديمقراطي الليبرالي

أ – مرحلة الانتقال الديمقراطي

ب– مرحلة توطيد الديمقراطية

ثانيا: محددات الحراك السياسي في الجزائر 2019

أ – طبيعة الحراك السياسي فى ضوء نظريات التحول الديمقراطي

ب- الأهداف والمطالب العامة المشتركة للحراك السياسي

ثالثا: الحراك السياسي ومؤشرات المرحلة ومتطلبات الدور

أ- الحراك السياسي ومؤشرات المرحلة

ب - الحراك السياسي ومتطلبات الدور

رابعا: الحراك السياسي والتحديات والرهانات المطروحة

أولا: الإطار النظري لمسار التحول الديمقراطي الليبرالي

اهتمام الدراسات الغربية بالتحول الديمقراطي ورد ضمن تخصص "السياسة المقارنة"، وفي إطار ما يعرف بـ "دراسات "الانتقالية" (ترانسيتولوجيا ـ La transitologie) وبنظريات توطيد الديمقراطية.

أ – مرحلة الانتقال الديمقراطي

قبل التعرض لمميزات مرحلة الانتقال الديمقراطي، نقدم تعريفا مختصرا لهذه المرحلة، وكل هذا من أجل أن يتبين لنا لاحقا إلى أي مرحلة من مراحل النموذج النظري للتحول الديمقراطي وصل مسار التحول الديمقرطي الجزائري.

1 – تعريف الانتقال الديمقراطي

تُعرِف الترانسيتولوجيا الانتقال الديمقراطي على أنه: "عملية من طبيعة سياسية تحتل حيز يفصل بين شكلين مختلفين معروفين من الأنظمة السياسية، هما النظام الدكتاتوري والنظام الديمقراطي"[1].

وإن كان جوان لينز (Juan Linz) يتكلم عن ثلاثة أنواع من الأنظمة السياسية بمقياس التعددية (Le pluralisme) هي: النظام الشمولي (totalitaire) القائم على الأحادية السياسية، والنظام الديمقراطي المتميز بالتعددية السياسية، والنظام السلطوي (autoritaire) المتميز بتعددية سياسية محدودة[2].

[1] - Nicolas Guilhot, Philippe C. Schmitter, (De la transition à la consolidation. Une lecture rétrospective des *democratization studies*), In: Revue française de science politique, 50e année, n°4-5, 2000. p. 618. Article disponible en ligne l'adresse: https://www.persee.fr/doc/rfsp

[2] - Mohammad-Saïd Darviche, William Genieys , (Juan Linz ou la politique comparée au concret), *in:* Revue Internationale de Politique Comparée, Vol. 13, n° 1, 2006,p.p.7 – 12, Article disponible en ligne l'adresse: http://www.cairn.info/htm.

والملاحظ أن الحديث عن عملية الانتقال الديمقراطي، يتم في الغالب بالمقارنة مع عملية توطيد الديمقراطية كمرحلة موالية لها، وهذا يعني البحث في السياقات التي تتحقق فيها هذه العملية وتلك، وفي مميزات كل واحدة منها.

2 – مميزات مرحلة الانتقال الديمقراطي

عند تحليل المرحلة الأولى من مسار التحول الديمقراطي المصطلح عليها بـ"الانتقال الديمقراطي"، وقفت البحوث والدراسات على الخصائص والمميزات التالية لها[1]:

- ✓ إن عملية الانتقال الديمقراطي تقوم بدور الجسر، إنها مشروع يتحرك بين شكلين سياسيين مختلفين.
- ✓ إنها ذات طابع هجين، حيث تجمع بين عناصر الحالتين والوضعيتين اللتين تقع بينهما.
- ✓ إنها في الغالب وكما لاحظ ذلك الفيلسوف آلان مينيل (Alain Ménil) عكس ما توصف به، أي عكس صفة ".. ديمقراطية"، إنها "القديم" الذي كان موجودا قبلها، والذي لم يقتنع بمغادرة الساحة.

ويتجلى "القديم" خاصة في الممارسة السياسية، لأنه حتى وإن تغيرت رموز ووجوه الساحة السياسية في هذه المرحلة، فإن الوجوه الجديدة التي انتفضت من أجل تكريس الديمقراطية، لم تتعلم بعد ممارسة الديمقراطية، وبقيت حبيسة الممارسات القديمة الاستبدادية التي كانت ضحية لها. وعليه لا بد من مرحلة لاحقة لتعلم الممارسة الديمقراطية والاستمرار عليها، وهذا ما تتميز به فعلا المرحلة الثانية من مراحل التحول الديمقراطي.

وهكذا فإن عبارة "الانتقال الديمقراطي" التي يتم توظيفها، تعد غير مكيفة مع ماهية وكنه العملية الانتقالية، حيث يلاحظ أن الوسائل والآليات الموظفة لتحقيق الديمقراطية بما فيها "العدالة الانتقالية"، لا تتماشى في الغالب مع الطابع الديمقراطي.

كما يسجل المحللون الأكاديميون لمرحلة الانتقال الديمقراطي ملاحظات أخرى، منها التالية[2]:

---

[1] -Richard Banegas, (Les transitions démocratiques : mobilisations collectives et fluidité politique), In: Cultures & Conflits n°12 (1993) pp. 105-140, mis en ligne le 14 mars 2006, consulté le 19 mai 2019. URL : http://journals.openedition.org/conflits/443

- Nicolas Guilhot, Philippe C. Schmitter,op. cit.

[2] -Lagroye Jacques, "Dobry (Michel) - *Sociologie des crises politiques, La dynamique des mobilisations multisectorielles*", compte-rendu, Revue française de science politique Année 1987 37-5 pp. 723-726.

- Richard Banegas, op. cit.

- ✓ أن عملية ومرحلة الانتقال الديمقراطي ليست المخرج الحتمي نحو الديمقراطية، أي يمكن للقوى المضادة، المناهضة للتحول الحاصل، أن تنتصر.
- ✓ أن هذه العملية تترافق بلحظات من التردد والحيرة (d'indétermination) ومن البحث عن الهوية (de recherche d'identité).
- ✓ إن الانتقال الديمقراطي حسب نظرية "الظروف المائعة" (théorie des conjonctures fluides) لميشال دوبري (Michel Dobry) يعتبر أوضاعَ سيولة سياسية (fluidité politique)، أوضاع "أزمة تعدد قطاعي" (crise multisectorielle) ظرفية وبنيوية، تتمظهر باضطراب في العلاقات التي تحكم الزمر الاجتماعية، بفعل التعبئة السياسية المتعددة القطاعات (Les mobilisations multisectorielles)[1].

فهذه التعبئة التي تتجسد في تجمعات ومسيرات شعبية ضخمة، إذا كانت مطلوبة في بدايات مرحلة الانتقال الديمقراطي لإيجاد التحول النوعي.. رغم انعكاسات لها غير إيجابية..، فإنها في بدايات مرحلة توطيد الديمقراطية لا بد عند اللجوء إليها من أن يتزامن ذلك مع توظيف آليات أخرى، ليمكن عندئذ فقط فرض التحول المطلوب في هذه المرحلة، لأسباب ستتضح لاحقا.

والتعبئة السياسية المتعددة القطاعات تكون في هذه المرحلة من وراء ما يُصطلح عليه في الترانسيتولوجيا وعند ميشال دوبري خاصة، بـ" الانصهار القطاعي الظرفي للفضاء الاجتماعي" (la désectorisation conjoncturelle de l'espace social)، الذي يعد من متطلبات ومميزات مرحلة الانتقال الديمقراطي[2].

ب – مرحلة توطيد الديمقراطية

يصطلح بعض المحللين الأكاديميين وأصحاب نظريات توطيد الديمقراطية، على هذه المرحلة أيضا، بمرحلة "ما بعد الانتقال" (post-transition). وهي المرحلة الثانية والأخيرة في مسار التحول الديمقراطي الليبرالي، التي بدأ في أوروبا يُتكلم عما وراءها: "مرحلة ما بعد الديمقراطية" (post-démocratique)[3].

[1] - Lagroye Jacques, op. cit.

[2] - IBID.

[3] – حول هذا الموضوع يُنظر:

Atlantico, (Le modèle « post-démocratique européen » ou le triomphe de « l'empire normatif » et alter-libéral qu'est devenue l'Union européenne), avec Alexandre Del Valle, https://www.atlantico.fr, 23 novembre 2018.

1 – تعريف عملية توطيد الديمقراطية

تعرّف عملية توطيد الديمقراطية، بأنها عملية سياسية تلي عملية الانتقال الديمقراطي، تتميز بإجراء انتخابات كممرور ضروري وشرعي (passages obligés et légitimes) نحو السلطة، بمأسسة تعددية سياسية وإعلامية فعلية وبإشراك عدد أكبر من الفواعل التي يتم اجتذابها من المجتمع المدني. وبتنظيم جديد لـ "دولة القانون". إن هذه الانجازات تعد عملية لابد منها وشرعية (passages obligés et légitimes)[1].

2 – مميزات مرحلة توطيد الديمقراطية

هذه المرحلة من عمر مسارات التحول الديمقراطي الليبرالي، والتي هي في معظمها مسارات لتكريس ديمقراطية تمثيلية (Représentative ou indirecte)[2]، يمكن في ضوء نظريات توطيد الديمقراطية، تسجيل الملاحظات التالية بشأنها[3]:

إذا كانت فواعل التحول الديمقراطي في المرحلة الانتقالية تصنع المؤسسات، فإن المؤسسات هي التي تحدد الفواعل في مسار تعلم الديمقراطية وتوطيدها ـ بتعميق قيمها وترسيخ ممارستها ـ هذا المسار الذي ليس مقيدا بمدة زمنية محددة (indéterminé) كما هو مسار الانتقال الديمقراطي.

في دراسة هذه المرحلة من مسار التحول الديمقراطي، يصر المحللون على أهمية التركيز على المؤسسات والقواعد الجديدة للعبة السياسية التي تسمح بها هذه المؤسسات، أي التركيز على مأسسة قواعد ممارسة السياسة والقبول بهذه المأسسة وبهذه القواعد (d'apprentissage-acceptation des règles).

إن القرار والفعل السياسي في هذه المرحلة يفترض أن يعود إلى الفضاء المؤسستي وإلى النخب، وليس إلى الشارع[4]، أي أن يكرس للحفاظ على المؤسسات ولتفعيل أدوارها ووظائفها ولاستكمال بنائها، وليس على عرقلة سيرها ووظائفها، بحيث يجب أن لا يبقى في هذه المرحلة مجالا لأن لا يعود القرار والفعل السياسي إلى

---

[1] - Nicolas Guilhot, Philippe C. Schmitter, op. cit. p.p.619 -622.

[2] – الأنواع الأخرى للديمقراطية والتي هي: الديمقراطية المباشرة (Directe)[2]، والتشاركية (Participative) والمداولتية (délibérative)، نجدها تقريبا مكرسة في الديمقراطيات التقليدية، كما هو حال الديمقراطية السويسرية على المستوى الفيدرالي، التي تأخذ شكلها ومضمونها منذ 1891، من الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية. (ينظر: Urs Marti, (Pour maintenir la paix sociale - De l'usage de la démocratie directe en Suisse), (https://www.monde-diplomatique.fr/ , septembre 1996, p. 13.

[3] - Richard Banegas, op. cit.

[4] – ينظر: جريدة الجزائر نيوز، (الدكتورة سلوى بن جديد: الربيع العربي استفادت منه القوى الخارجية)، على: https//www.djazairess.com/ ، نشر يوم 2012/05/18.

الفضاء المؤسستي. فمرحلة توطيد الديمقراطية حسب بعض المحللين، مرحلة لإرجاع الممارسة السياسية إلى مؤسسات القطاع (resectorisation) بعد أن كانت تتم خارجها في مرحلة الانتقال الديمقراطي[1].

إن التفعيل المؤسستي يتم بمبادرة ودافعية ذاتية لفواعل المسار الديمقراطي وبمشاركتهم وليس بحرص من المناهضين لهذا المسار، من الرموز والوجوه السياسية القديمة الذين يفترض ـ حسب نظريات توطيد الديمقراطية ـ أن تحول فواعل التحول الديمقراطي الحاصل، دون ترشحهم للانتخابات المدشِنَة رسميا للمرحلة الجديدة.

ثانيا: محددات الحراك السياسي في الجزائر 2019

يتم ضمن هذا المحور تقديم تعريفا للحراك السياسي على اعتباره مصطلحا علميا لا يحمل مدلولا قيميا ولا إيديولوجيا، ثم التطرق بعد ذلك إلى طبيعة الحراك السياسي الذي تشهده الجزائر منذ مسيرات 22 فيفري وما سبقها من تحضيرات لتنظيمها، كما نتطرق إلى الأهداف العامة لفواعل هذا الحراك.

أ – طبيعة الحراك السياسي في ضوء نظريات التحول الديمقراطي

نعني بـ "نظريات التحول الديمقراطي" ما يصطلح عليه في الغرب بـ "دراسات الانتقالية" و"نظريات توطيد الديمقراطية"، وتم توظيف العبارة من باب الاختصار فقط. وتحسن الإشارة في هذا السياق إلى أن "دراسات الانتقالية" أو الترانسيتولوجيا، لا تخص مراحل الانتقال الديمقراطي فقط، بل وأيضا مراحل الانتقال العكسي من حكم ديمقراطي إلى حكم سلطوي أو شمولي.

تعريف الحراك السياسي

على ضوء الحِراكات[2] السياسية التي حدثت في أوروبا الشرقية وفي العالم العربي في العقود الأخيرة، وكذا استلهاما من مفهوم "الحِراك الاجتماعي" (La mobilité sociale)[3] الذي أخذ حقه في الدراسات الغربية عن الحداثة والتحديث، وكذا في الدراسات التي تناولته كنتيجة للديمقراطية والمساواة بين الأفراد، في الوقت الذي لا يوظف في الغرب مصطلح "الحِراك السياسي" (Mobilité politique) الذي شاع استعماله في االعالم العربي لدى بعض المحللين السياسيين والإعلاميين خلال أحداث ما عرف بـ "الربيع العربي" و"الثورات العربية"، وذلك بدلا عن

[1] --Lagroye Jacques, op. cit. & Richard Banegas, op. cit.

[2] – "حِراك" هو على وزن"صِراع" و"نِزاع"، وعليه تم جمعه على وزن "نزاعات" و"صراعات".

[3] – تحليل مستلهم من مفهوم "الحراك التعبوي"، في: خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، بيروت: دار الحداثة، 1984، ص 93، 95 – 96.
– دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع. ترجمة إحسان محمد الحسن، الطبعة الثانية، بيروت: دار الطليعة، 1986، ص 199

هذين المصطلحين الأخيرين، يمكن على ضوء كل هذا أن نعرف الحراك السياسي على أنه: تعبئة سياسية مُواطِنة (Mobilisation politique citoyenne) تتميز بالكثافة والسرعة في حركتها السلمية، الرافضة للوضع السياسي القائم والمطالبة بإصلاحه أو العاملة على تغييره جزئيا أو كليا.

وبهذا التعريف لا تدخل الانتفاضات بالعنف ضمن مفهوم الحراك السياسي. كما يمتد الحراك السياسي بهذا المفهوم ليشمل مستويات أعلى من الانتفاضة السلمية من حيث نوعية التعبئة السياسية، هي "الثورات السلمية"، وذلك عندما تترافق مطالب فواعل الحراك السياسي بالقدرة على التخطيط والتنظيم وعلى احتلال المواقع[1] وإعادة تحديد الهويات والمصالح.

قدرة تتمكن هذه الفواعل بواسطتها كما عبر عن ذلك د. خليل أحمد خليل بأسلوب آخر، وفي سياق آخر يخص "الحراك التعبوي" و"الحركات الاجتماعية"، من: "تحديد أهداف مشتركة ومن توفير الموارد اللازمة لبلوغ الأهداف المنشودة"[2].

طبيعة الحراك السياسي في الجزائر

هو حراك سياسي سلمي في آلياته، شعبي، ما يعني جماهيري ونخبوي، موجه ضد السلطة الفاسدة في مختلف المجالات وعلى كل المستويات التي تتواجد بها[3]، وهو أيضا معارضة مهيكلة وغير مهيكلة تسعى لتصحيح مسار التحول الديمقراطي ثم المضي فيه إلى مرحلة أرقى من مرحلة الانتقال الديمقراطي هي مرحلة توطيد الديمقراطية.

الحراك السياسي في الجزائر الذي انطلق بمسيرات 22 فيفري، هو أيضا ثورة سلمية، حيث تتحقق شروطها فيه وإن كان عند الحد الأدنى لمفهومها. فهذا الحراك يأخذ من مواصفات الثورة في[4]:

– التوصيل الفكري الذي أصبح أسرع في فترة التحضير للحراك السياسي وخلال سيره، وذلك عن التوصيل الذي كان قبل هذه الفترة.

---

[1] – "المواقع" هنا، بمعنى المناصب.

[2] – خليل أحمد خليل، مرجع سابق، ص 95.

[3] – لا نوظف مصطلح "النظام السياسي"، لأن مفهومه العلمي يفيض كثيرا عن المفهوم الذي يتكرس عند عامة الناس. يمكن الحديث عن تغيير للنظام بما يعني "اسقاطه" ـ وفي غالب الأحيان بآليات الثورة السلمية والعنف الثوري ـ إذا كنا بصدد نظام استعماري أو نظام شمولي من غير "الدكتاتورية الاجتماعية"،التي يتكلم عنها موريس دوفرجي، أو نظام استبدادي مطلق لا مجال فيه للتعددية السياسية ولحرية الإعلام.(عن الدكتاتورية الاجتماعية "dictature sociale"، ينظر:
Burdeau Georges, " Duverger (Maurice) - *De la dictature* Rovan (Joseph) - *Une idée neuve : la démocratie* " , compte-rendu, Revue française de science politique Année 1961 11-3 pp. 723-729

[4] – عن الثورة والحراك التعبوي، ينظر: خليل أحمد خليل، مرجع سابق، ص 93، 95 – 96.

– الاتصالات التي أصبحت أكثر عددا وحدّة في إطار الحراك السياسي عن ذي قبل، وهذا حتى بين الأفراد المتباعدين في المراتب الاجتماعية.

ويبقى على فواعل الحراك استكمال شروط الثورة[1] بمزيد من الهيكلة والدور الفاعل فيما بعد التعبئة للمسيرات الشعبية ليوم الجمعة، والمسيرات القطاعية أيام الأسبوع، لتحقيق أهداف هذه المرحلة من عمر مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.

ب – الأهداف والمطالب العامة المشتركة لفواعل الحراك السياسي

تتمثل الأهداف والمطالب العامة المشتركة لفواعل الحراك السياسي المحددة انطلاقا من التصريحات والمقولات والشعارات المرفوعة في المسيرات السلمية المختلفة، والمستخلصة من المعاني والمدلولات المباشرة وغير المباشرة لخطابهم السياسي بصفة عامة، بالتأويل العلمي الموضوعي لمضمونه، في:

- ترسيخ الممارسة الديمقراطية
- مكافحة الفساد
- تكريس استقلالية القضاء

وإذا كان ترسيخ الممارسة الديمقراطية يعني ويشمل صراحة وضمنيا مسألتي مكافحة الفساد وتكريس استقلالية القضاء، بحيث لا ترسيخ ولا توطيد لـ "دولة القانون" دون قضاء مستقل وصرامة ضد الفساد، إلا أن التأكيد عليهما خارج السياق العام لهما ـ كما جاء في شعارات وتفاعلات الحراك السياسي ـ يعد أمرا ذا أهمية كبيرة جدا في الحالة الجزائرية، لما تشهده من فساد بلغ مستويات مهددة لكينونة الدولة والمجتمع، ومن أجل تحصيل ضمانات أكبر لصالح مشروع التحول الديمقراطي في هذه المرحلة الحاسمة.

وهكذا تستوجب الأهداف والمطالب العامة المشتركة لمرحلة توطيد الديمقراطية، تطهير وإعادة تأهيل مختلف المؤسسات السياسية والقضائية.. تطهيرها من الفساد والمفسدين وتفعيل نشاطها باطلاق المبادرات، ومن شأن كل هذا تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر، حيث يتلازم التطور في مسارات التحول الديمقراطي الليبرالي مع متطلبات التطور الحاصل في القطاع الاقتصادي.

[1] – تُؤخذ الثورة هنا، بمفهوم المدارس النظرية في الغرب التي تتساهل في تحديد شروطها ومواصفاتها، وليس بالمفهوم الماركسي والبراديغم الريكالي البنيوي، ولا بمفهوم مالك بن نبي الذي يتشدد في تعيين محددات وشروط الثورة. (يُنظر: سلوى بن جديد، قراءة سياسية قي مواضيع ومسائل راهنة، الجزائر: دار الملكية للنشر والتوزيع، 2008، ص 81 – 89.

فإذا كان التحول إلى اقتصاد السوق يقتضي في أي بلد مرحلة من الانتقال الديمقراطي، فإن بلوغ أي اقتصاد وطني مرحلة من التطور في الانتاج الصناعي، يقتضي أيضا أن يترافق ذلك مع تطور في المجال السياسي بتوطيد الديمقراطية الليبرالية[1].

ثالثا: الحراك السياسي ومؤشرات المرحلة ومتطلبات الدور

وكل ما سبق ذكره في العرض الخاص بطبيعة الحراك السياسي في الجزائر وأهدافه ومطالبه العامة المشتركة، إنما يقدم مؤشرات واضحة عن طبيعة المرحلة التي يمر بها مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، وعلى ضوء ذلك تتضح متطلبات الدور السياسي لفواعل الحراك في هذه المرحلة.

أ – الحراك السياسي ومؤشرات المرحلة

- أية مرحلة؟

كل مؤشرات الواقع تقوي حقيقة ولوج مسار التحول الديمقراطي في الجزائر بهذا الحراك السياسي، مرحلة توطيد الديمقراطية والسعي إلى قطع أشواطها إلى غاية تحقيق جل الأهداف العامة المشتركة بين فواعل الحراك. ويفترض أيضا أنه بعد قطع أشواط معتبرة في هذه المرحلة، أن تتم معالجة مسائل على غاية من الحساسية. وإذا ما نظرنا مثلا إلى هذه المرحلة في مسار بناء الديمقراطية في فرنسا، الذي تحقق بعملية "تغير" لا "تحول" والذي وطد لديمقراطية تمثيلية ومركزية إدارية، نجد أن هذه المرحلة لم يُفتح فيها المجال بعد لمعالجة مسائل تعتبر "حساسة" هناك في فرنسا، رغم أن القوانين الأوروبية تضغط على الحكومة الفرنسية لتحقيق المطابقة معها.

فمسار التحول الديمقراطي في الجزائر وبالحراك السياسي الذي بدأ في فيفري 2019 وبالتطورات السياسية التي أوجدها، يكون قد سجل خروجه من مرحلة الانتقال الديمقراطي وتجاوزه عتبة مرحلة توطيد الديمقراطية، التي من المنتظر أن يدشن رسميا دخوله إليها بمرحلة سياسية انتقالية تخصص لإجراء انتخابات رئاسية. وهكذا يتضح أن المرحلة الانتقالية التي يجري الحديث عنها، ليست هي مرحلة الانتقال الديمقراطي.

[1] – يُنظر: ريتشارد روزكرانس، توسع بلا غزو – دور الدولة الافتراضية في الامتداد إلى الخارج، ترجمة عدلي برسوم، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر: 2001، ص 180

يمكن أن يعتبرها البعض شوطا من مرحلة الانتقال الديمقراطي، كما يمكن أن يعتبرها آخرون مدخلا لمرحلة توطيد الديمقراطية، وهي مرحلة خاصة بالحالة الجزائرية استدعتها التطورات السياسية الأخيرة الحاصلة في البلاد.

وفي هذا السياق تحسن الإشارة إلى أن دراسات مراحل الانتقال ونظريات توطيد الديمقراطية، تهتم أساسا في نموذجها النظري لمسار التحول الديمقراطي[1]، بما يعتبر قواسم مشتركة وسنن تحكم تطور مسارات التحول الديمقراطي، وعليه نجدها تتحدث فقط في النماذج النظرية للتحول الديمقراطي، عن انتخابات فاصلة بين المرحلتين الرئيسيتين لمسارات التحول، تشرف عليها المؤسسات السياسية لمرحلة الانتقال الديمقراطي. وتشير في السياق نفسه أن أقصر مدة تستغرقها مرحلة الانتقال الديمقراطي تصل في أحسن الحالات، وهي قليلة جدا، إلى سنتين، وفي حالات أخرى تمتد إلى ما يزيد عن عقدين من الزمن. والحالة الجزائرية للتحول الديمقراطي هي من الصنف الأخير، وذلك لأسباب معروفة، تتعلق بالقوى المضادة الرافضة للتحول الديمقراطي، وبالأزمة الأمنية التي أدخلت هذه القوى، البلاد فيها، في التسعينيات من القرن الماضي.

وكان يفترض لأسباب كثيرة، الدخول في مرحلة توطيد الديمقراطية، بـ "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"، وكان يفترض أيضا أن تتم هذه "المصالحة" بغير الطريقة التي تمت بها، وأن يكون الاستفتاء على ميثاقها الذي أجري في سبتمبر 2005، قد دشن فعلا لمرحلة توطيد الديمقراطية. لماذا؟ لأنه موضوعيا، توفرت لهذه "المصالحة الوطنية" كل عوامل وفرص النجاح. لقد كانت أفضل الفرص.. لتصحيح مسار التحول الديمقراطي والدخول به إلى مرحلته الثانية: مرحلة توطيد الديمقراطية.

ومن مؤشرات بلوغ مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، مرحلة توطيد الديمقراطية، هو اتساع دائرة المعارضة المهيكلة وغير المهيكلة ونضجها ـ باقتراب موعد الانتخابات الرئاسية التي كانت ستنظم في أفريل 2019 ـ حيث أصبحت تصر على احترام الدستور وليس على تغيير، لمواجهة ممارسات غير دستورية صادرة عمن في السلطة. ما يعني أنها تطالب بتوطيد الديمقراطية، باحترام قواعد اللعبة السياسية التي ترسخ عملية التداول على السلطة، وتكرس للاستمرارية ولنظام سياسي مستقر.

[1] – نموذج نظري شكله أصحاب هذه النظريات وبمنهج استقرائي، انطلاقا من حالات التحول الديمقراطي التي أخضعوها لدراستهم، والحاصل معظمها ضمن ما يسميه صامويل هانتينغتون بالموجة الثانية والثالثة للديمقراطية الليبرالية.(ينظر: Gerard Alexander, Les défis de la consolidation dans les nouvelles démocraties,
Dans Revue internationale de politique comparée 2011/1 (Vol. 18), pages 53 à 67, disponible en ligne l'adresse: (https:// www.cairn.info/

مؤشر آخر على المرحلة يكمن في الحقيقة التي ترتبط بالعلاقة "اقتصاد – سياسة" التي كانت أيضا من وراء الحراك السياسي والتي تفهم كالآتي: لقد بلغ الاقتصاد الجزائري درجة من التطور لم يعد يتماشى فيها مع الممارسة السياسية غير المواكبة لتطوره، وأن المطلوب.. هو توطيد الديمقراطية بما يسمح بإيجاد قضاء مستقل ومحاربة جادة وفعلية للفساد، وبإطلاق المبادرات وتحفيز الابداعات، التي ينتظر الاقتصاد الجزائري مجيئها ليواصل تطوره.

فالاقتصاد الرأسمالي وللأسس التي يقوم عليها، يتطلب أن يترافق في كل مرحلة من مراحل تطوره بالممارسة السياسية التي تتماشى مع طبيعة التطور الحاصل فيه. والتقدم في هذه الممارسة يفترض أن يتم بخطى ليست فقط سريعة وإنما أيضا واثقة غير مترددة.

والمؤشر الآخر على المرحلة، هو التقاء مطالب فواعل الحراك مع تطلعات المستثمرين الأجانب في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر، بمكافحة الفساد الذي بلغ مستوى أضر بمصالح شركاء اقليميين ودوليين كثيرين. فهذا التطور في الاقتصاد الجزائري .. وحاجته لمناخ جيد للاستثمار والأعمال خالي من الفساد، هو مؤشر على ضرورة التقدم في أشواط مرحلة توطيد الديمقراطية. فالديمقراطية الليبرالية هي الوجه السياسي لاقتصاد السوق، وهي مدعوة إلى أن يتطور مسارها وفقا لحاجتي الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي الذي تتكامل فيه الاقتصاديات الوطنية. هي مطالبة باستدراك تخلفها عن التطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني، حتى توفر له مناخا خاليا من الفساد، جيدا للاستثمار الوطني والأجنبي.

المؤشر الآخر على طبيعة المرحلة التي وصل إليها مسار التحول الديمقراطي في الجزائر بهذا الحراك السياسي، والتي هي مرحلة توطيد الديمقراطية، يتجلى في عدم سقوط الحراك في الجمهرة (La massification) وفي الانصهار القطاعي الظرفي للفضاء الاجتماعي، بحيث إلى جانب المسيرات الشعبية ليوم الجمعة التي هي تعبئة متعددة القطاعات، هناك مسيرات قطاعية أيام الأسبوع لمختلف القوى الحية في البلاد. وهذا مؤشر على النضج والاستعداد لتحمل المسؤولية، ومؤشر خاصة على مطلب ومسعى إعادة النشاطات والممارسات إلى قطاعاتها المختصة (La resectorisation).

كما يعني ذلك اعترافا بالتقسيم القطاعي للمجتمع (la reconnaissance de la division sectorielle de la société)، وإقرارا بالتخصص والاستقلالية القطاعية، وبضرورة التنظيم والتمثيل المؤسسي للمصالح

(représentation institutionnelle des intérêts)، بما فيها الممارسة السياسية التي يفترض أن تعود إلى مؤسساتها المختصة والشرعية، وأن تتم وفقا لقواعد اللعبة الديمقراطية.

لأن حقل السياسة في وقت الأزمة في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وكما لاحظ ذلك المختصون في الترانسيتولوجيا، "يفقد بالفعل استقلاليته ويصبح أكثر قابلية لأن يخترق، يصبح أكثر حساسية للمطالب ولضربات فواعل خارجية"[1]. والمسيرات الشعبية والتي هي تعبئة متعددة القطاعات تعني انصهار قطاعات الفضاء الاجتماعي، قطاعات يفترض في بداية مرحلة توطيد الديمقراطية أن تنشط سياسيا باستقلالية نسبية عن بعضها، لتمنح بتباينها وتنوعها، فرصة التكامل الفعال، الداعم لقوة الدولة ولاستمرارية مؤسساتها، ولقدرة نظامها السياسي على المواكبة.. والتكيف...

وإذا كانت حركة المؤاخاة (fraternisation) والتي هي من مميزات مرحلة الانتقال ومرتبطة بديناميكيتها، قد سجلت وجودها في الحراك السياسي الجاري منذ 22 فيفري، فلأنها لم تأخذ حقها خلال أزمات مرحلة الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فكان لا بد من استدراك الأمور بها، والتأكيد عليها لإنجاح الحراك السياسي، تماما كما ساهمت مظاهر المؤاخاة بين المتظاهرين والشرطة خلال اسقاط جدار برلين في توجيه الأحداث سلميا وإحداث التحول المنشود آنذاك من قبل فواعل الحراك السياسي في المدينة المذكورة[2].

ب – الحراك السياسي ومتطلبات الدور

ككل الحِراكات السياسية الواردة في إطار التحولات الديمقراطية، يفرض الحراك السياسي الجاري في الجزائر منذ فيفري 2019 على الفواعل فيه، أدوارا سياسية محددة، تتباين وتتفاوت بقدر عبء المسؤولية والتكليف، لكن واجب عليهم القيام بها، وتستوجب هي بدورها حقوقا لكل من يقوم بها. وكل هذا من شأنه الحد من ريبية التفاعل بين فواعل الحراك.

[1] - Richard Banegas, op. cit.

[2] – ينظر في الموضوع : - Richard Banegas, op. cit.

إن ولوج مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، مرحلة توطيد الديمقراطية بالمسيرة الأولى التي تمت بنجاح يوم 22 فيفري 2019، يحتم على الحراكيين عدم الاكتفاء بكونهم قوة مُطَالَبة وتنديد بل أن يتحولوا إلى قدرة على العمل الفعال على مستوى الهياكل التي ينشط بها كل واحد منهم.

فإذا كان المسار الديمقراطي الليبرالي[1] في الجزائر قد نشأ في أواخر ثمانينات القرن الماضي بأحداث أكتوبر 1988 التي أسقطت نظام الحزب الواحد ودشنت الانتقال[2] نحو نظام التعددية الحزبية، بمرحلة انتقالية واجه فيها المسار تحديات وتهديدات كبيرة، أخرها الفساد الكبير الذي عمّ في العقدين الأخيرين، كل مستويات السلطة وانتشر في كل مجال، وكذا الممارسات غير الدستورية في قمة هرم السلطة، فإن هذا المسار يكون بالمسيرات الشعبية والقطاعية التي انطلقت في فيفري 2019، قد دخل فعلا المرحلة الثانية من عمره، مرحلة توطيد الديمقراطية حسب النموذج النظري لمسارات التحول الديمقراطي الليبرالي، الذي شكله كل من جوان لينز وتلميذه وزميله ألفرد ستيبان (Alfred Stepan)، وآخرون.

وحتى يقوم الحراكيون بالدورين معا، دور المطالب بالمرحلة الجديدة من عمر المسار الديمقراطي في الجزائر، ودور الفاعل في الوقت نفسه، من أجل تحقيقها، فإنه ينبغي عليهم أن يعمدوا إلى هيكلة الحراك، هيكلة أنفسهم، حتى لا تضيع القيم والمبادئ التي خرجوا من أجلها إلى الشوارع في مسيرات سلمية، وحتى يتكفلوا بتحقيق مطالبهم بأنفسهم، أي باختصار حتى يحقق الحراك السياسي أهدافه كاملة غير منقوصة.

وهيكلة الحراك تعني انشاء مجموعة من الهياكل التي تمثل الحراكيين وتنشط بروح قيم الحراك ومبادئه ومن أجل أهدافه، ويمكن أن تكون أحزاب سياسية ونقابات عمالية واتحادات مهنية ومنظمات حقوقية وجمعيات ثقافية، وذلك على مستوى وطني وجهوي، ولائي وبلدي، قطاعي وفئوي...الخ، ومن شأن الهيكلة وإعادة الهيكلة العمل على انتقاء الفاعلين المناسبين للمرحلة وتصحيح المسار الديمقراطي وبعث ديناميكة في الحياة السياسية وفي نشاط المجتمع المدني بما يخدم المجتمع والدولة والاقتصاد.

[1] – قبل هذا التاريخ كانت الجزائر من ضمن دول المنظومة الاشتراكية السائدة في المعسكر الاشتراكي وفي بعض دول العالم الثالث، التي يتأسس فيها الحكم على الحزب الواحد والديمقراطية الشعبية بالمفهوم الذي يصب في الأيديولوجيات الاشتراكية المناهضة للرأسمالية والديمقراطيات الليبرالية.

[2] – تحقيق الديمقراطية يتم إما عبر مسار تحول (transformation) أو عبر مسار تغير(changement)، ويأتي المسار الأخير نتيجة دافعية ذاتية كاملة، ويأتي الأول بفعل إرادة ذاتية مدعمة من الخارج، وينتج عنه ديمقراطية شكلية، في حين يتمخض المسار الثاني بديمقراطية فعلية. (للمزيد طالع موضوع: "الديمقراطية بين مفهومي التغير والتحول" في: سلوى بن جديد، مرجع سابق، ص 81 – 89.

وهكذا فهيكلة الحراك (La structuration de la mobilisation politique) ليست هي عملية مأسسة المعارضة (L'institutionnalisation de l'opposition) التي تتكلم عنها النظرية النسقية لدافيد إيستون (David Easton)[1]، والتي يبادر بها النظام السياسي تجاه المعارضة ليشركها في الحكم، فالهيكلة عملية داخلية بالنسبة للحراكيين تخصهم وحدهم، وتتعلق بتمثيلهم وبتنظيم نشاطهم السياسي بإيجاد هياكل ينشطون فيها لا تزول بفتور الحراك وتوقفه، بل تظل قائمة تحفظ مبادئ وقيم هذا الحراك السياسي، وتسعى إلى استكمال تحقيق أهدافه.

رابعا: الحراك السياسي والتحديات والرهانات المطروحة

وهكذا جاء الحراك ليضع حدا لمرحلة انتقالية طال أمدها وأصبح الاستمرار فيها رهانا خطيرا لا على مستقبل الديمقراطية في الجزائر فحسب، بل وعلى سلامة الدولة وقوتها أيضا. إن الإطالة غير المحدودة زمنيا لهذه المرحلة الوسيطة (intermédiaire) الانتقالية، تعني حسب دراسات الترانسيتولوجيا محاولة قبر المشروع الديمقراطي. ولذلك يصبح رهانا ترك المجال الزمني مفتوحا، ورهانا أيضا تحديده بتاريخ لإنهاء المرحلة الانتقالية، خاصة عندما لا تلوح في الأفق بوادر القدرة على تجاوز المرحلة.

وهذا يعني في حالة الحراك السياسي الجزائري ضرورة الإصرار والإسراع في اضفاء صفة الرسمية على الدخول إلى المرحلة الثانية، مرحلة "توطيد الديمقراطية"، حتى يمكن إبعاد سيناريو فشل الحراك السياسي في تحقيق أهدافه ومطالبه العامة المشتركة. وإن كانت التطورات المحتملة للأحداث والمؤشرات المختلفة لا ترجح حدوث هذا السيناريو، لكن يبقى سيناريو مطروحا والحذر منه مطلوبا.

ويذكر من التحديات، محدودية الديمقراطية الليبرالية في النظرية والممارسة، في المجال الاجتماعي، في وقت زادت فيه المطالب الاجتماعية للعمال ولمختلف الفئات الاجتماعية ليس في الجزائر فحسب، بل في كل بلدان العالم بما فيها الدول الصناعية المتقدمة، وذلك لأسباب كثيرة لا يسمح المجال بذكرها ويكفي أن نشير منها إلى الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وتداعياتها التي مست كل جوانب الحياة.

[1] - Bertrand Badie, Richard Dubreuil, (Analyse systémique d'une crise: l'exemple du Front populaire), Revue française de science politique, Année 1974, Volume 24, Numéro 1, pp. 80 -112.

الرهان الآخر المطروح هو في شأن الأدوار التي يؤديها الفاعلون في أي حراك سياسي، ويتعلق الأمر بالهامش المتروك لحرية المناورة الموجود لدى الفواعل، والفاصل بينها وبين أدوارها، والذي يستطيع الفاعل من داخله أن يتطور سلوكا مصلحي ضيق يسيء به لصورة الحراك[1]. لكن يبقى هذا الرهان ضعيفا ومحدود التأثير على عملية تحقيق الأهداف، وذلك بفضل الآليات الديمقراطية التي يفترض أن توظف في هذه المرحلة.

خاتمة

يؤكد البحث في موضوع المقال الفرضية المطروحة في الجانب المتعلق بتفوق مؤشرات ولوج مسار التحول الديمقراطي في الجزائر مرحلة توطيد الديمقراطية، وذلك في غالب الأحداث الجارية وتطوراتها المحتملة، على غيرها من المؤشرات.

كما يؤكد البحث الفرضية في جانب الرهان المطروح في إطار الحراك السياسي وفواعله والمتعلق أساسا بعدم قدرة الضمير الجمعي الحراكي على فهم حقيقة المرحلة وأهميتها، وعلى السمو بمدركاته إلى مستوى الدور المطلوب، لكن احتمال تدخل عوامل أخرى كثيرة، سيساهم في ابعاد خطر الرهان على مستقبل الديمقراطية في الجزائر .

ويستنتج البحث صعوبة دور فواعل الحراك في مرحلة توطيد الديمقراطية عن مرحلة الانتقال الديمقراطي، لأنه دور يفترض أن يرقى إلى مستوى القدرة على التأثير في مسار التحول الديمقراطي بالقول (تقديم مطالب) وبالفعل أيضا (تحقيق المطالب).

وهكذا وفي المجمل، يقوي البحث، مؤشرات نجاح الحراك السياسي في تحقيق جل مطالبه العامة والدخول بالجزائر في مرحلة متقدمة من مسار تحولها الديمقراطي، تقوي المجتمع والدولة والاقتصاد. لأن مطالب الحراك، مطالب شعبية، تخدم مصالح النخب والجماهير، وتفيد المستثمر الوطني والأجنبي.

قائمة المراجع

1- ميتشيل، دينكن ، معجم علم الاجتماع. ترجمة إحسان محمد الحسن، الطبعة الثانية، بيروت: دار الطليعة، 1986،.

2- روزكرانس، ريتشارد ، توسع بلا غزو – دور الدولة الافتراضية في الامتداد إلى الخارج، ترجمة عدلي برسوم، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر: 2001.

3- خليل، أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، بيروت: دار الحداثة، 1984.

[1] – عن مفهوم الدور الاجتماعي وما يمكن أن يستلهم منه للدور السياسي، يُنظر: دينكن ميتشيل، مرجع سابق، ص 177.

2 – خليل أحمد خليل، مرجع سابق، ص99

4- Banegas, Richard, (Les transitions démocratiques : mobilisations collectives et fluidité politique), In: Cultures & Conflits n°12 (1993) pp. 105-140, mis en ligne le 14 mars 2006, consulté le 19 mai 2019. URL : http://journals.openedition.org/conflits/443

5-Badie, Bertrand , Richard Dubreuil**,** (Analyse systémique d'une crise: l'exemple du Front populaire), Revue française de science politique, Année 1974, Volume 24, Numéro 1.

6- Darviche, Mohammad-Saïd, William Genieys , (Juan Linz ou la politique comparée au concret), *in:* Revue Internationale de Politique Comparée, Vol. 13, n° 1, 2006,p.p.7 – 12**,** Article disponible en ligne l'adresse: http://www.cairn.info/htm.

, "7 - Duverger ,Maurice - *De la dictature* Rovan (Joseph) - *Une idée neuve : la démocratie* compte-rendu, Revue française de science politique Année 1961 11-3

Dans Revue internationale de politique comparée 2011/1 (Vol. 18), disponible en ligne (l'adresse: https:// www.cairn.info/

8- Gerard, Alexander, Les défis de la consolidation dans les nouvelles démocraties,

9 -- Guilhot, Nicolas , Philippe C. Schmitter, (De la transition à la consolidation. Une lecture rétrospective des *democratization studies*), In: Revue française de science politique, 50e année, n°4-5, 2000. p. 618. Article disponible en ligne l'adresse: https://www.persee.fr/doc/rfsp

10- Lagroye, Jacques, "Dobry (Michel) - *Sociologie des crises politiques, La dynamique des mobilisations multisectorielles*", compte-rendu, Revue française de science politique Année 1987 .